

الخلافة

[264] أن يأخذ عين ماله، وإنما له ذلك إذا لم يخلف غيره، عكس ما قلناه (1).
دليلنا: إجماع الفرقة. وأيضا روى محمد بن علي بن محبوب (2)، عن أحمد بن محمد (3)، عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولاد (4) قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باع من رجل متاعا إلى سنة، فمات المشتري قبل أن يحل ماله، وأصاب البائع متاعه بعينه، أله أن يأخذه إذا تحقق له؟، قال: فقال: إن كان عليه دين وترك نحواً من مقدار ما عليه، فليأخذ إن تحقق له، فإن ذلك حلال له، وإن لم يترك نحواً من دينه، فإن صاحب المتاع كواحد ممن له عليه شيء، يأخذ بحصته، ولا سبيل له على المتاع (5). مسألة 3: إذا باع شقفاً من أرض، أو دار، ولم يعلم شريكه بالبيع حتى فُلس المشتري، فلما سمع جاء يطالبه بالشفعة، فإنه يستحق الشفعة، ويؤخذ ثمن الشقص منه، فيكون بينه وبين الغرماء الباقيين. وللشافعي فيه ثلاثة أقوال:
(1) المجموع 13: 341، والوجيز 1: 172، وفتح العزيز 10: 199، وفتح الباري 5: 64. (2) أبو جعفر، محمد بن علي بن محبوب الأشعري القمي، شيخ القميين في زمانه، ثقة، عين، فقيه، صحيح المذهب، له كتب، روى عنه أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى العطار وغيرهما. تنقيح المقال 3: 160. (3) أحمد بن محمد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري القمي أبو جعفر، شيخ القميين ووجههم وفقههم، لقي الإمام الرضا والجواد والعسكري عليهم السلام وروى عنهم، وثقه رجل من ترجم له، روى عن الحسن بن محبوب. تنقيح المقال 1: 90 - 92. (4) أبو ولاد حفص بن سالم الحنط، مولى، جعفي، وقيل: حفص بن يونس، مخزومي. من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، ثقة، من أصحاب الأصول، روى أصله الحسن بن محبوب. انظر رجال النجاشي: 98، وتنقيح المقال 1: 353. (5) التهذيب 6: 193 حديث 421، والاستبصار 3: 8 حديث 20.